الاحتلال واحدا من هدفين: تفريغ الارض من اصحابها بعد دفعهم الى حافة اليأس، او ابتزازهم من اجل التنازل عن حقوقهم الوطنية المشروعة، وحقهم في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. والاستعاضة عن ذلك بهياكل ادارية مدنية تقوم على اوهام التحرر والاستقلال، بينما هي في الجوهر مفرغة من اي محتوى سياسي وطني، وتمثل شكلا متدنيا من اشكال التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمشروع الصهيوني القائم على ارض فلسطين.

من هنا، فان الاشكاليات التقليدية لعملية التنمية الريفية ومعوقاتها التي تبرز عادة في مثل مثيلاتها من التجارب التنموية لمجتمعات العالم الثالث التي انجزت مهمات تحررها الوطني، تظل قائمة في تجربة المجتمع الفلسطيني التنموية على الارض الفلسطينية، وفي ظل غياب السلطة الوطنية، يضاف اليها معوقاً آخر يكمن في شرط الاحتلال نفسه، بممارساته المختلفة، وبأطماعه السياسية واطماعه في الارض.

ومن هنا ايضا، فان عملية التنمية الريفية المطلوبة تحت ظل الاحتلال، يجب ان تضع نصب اعينها البعد السياسي الوطني، اضافة لابعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك لمواجهة المضمون السياسي الصارخ لكل شكل من اشكال المعوقات التي تضعها سلطات الاحتلال امام كل عملية من عمليات التنمية في الارض المحتلة.

وعليه، فان المضمون السياسي لعملية التنمية الريفية فوق ارضنا المحتلة ـ بل ولكل عملية تنموية ـ يجب ان ينطلق من فكرة المحافظة على الارض، ومن ضرورة صمود الانسان الفلسطيني فوق هذه الارض، على ارضية قناعته بأن العملية التنموية تحت ظل الاحتلال لا تنفصل عن طموحاته السياسية بالتحرر والاستقلال الوطني، وانما هي المقدمة الضرورية لمثل هذا الطموح، حيث انها ستساهم في تحرره الآني من شرط الخضوع للنمط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسلطات الاحتلال.. وهي الخطوات الضرورية على طريق التحرر الوطني الشامل.. حلم المستقبل.. وطموح النضال الفلسطيني.

* * *